التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة

د. علي كساب*
د. محمد راتول**
جـامعـة الجـزائـر- جامعة الشـلـف

Resumé

L'intégration économique arabe et le developpement économique dans le cadre de la compétivité économique et le partenariat.

L'objectif de cet article est d'éclaircir la méthode de bénéficier du phénomene d'adaptation avec les changements économiques réalisés dans les économies des pays arabes et l'exploitation économique en ce basant sur les éléments essentiels suivants :

1- les signes qui caractérisent les économies arabes.
2 - le signe qui caractérise le développeme dans les économies des pays arabes
3- Les systèmes de l'industrialisation dans les économies des pays arabes.
4- Les résultats de suivi des systèmes sur les économies arabes
5- Les précédents essaies de l'intégration économique arabe : réalite ou fiction
6- Le phénomène commun entre les pays developpés et les pays sous développés comme les pays arabes.
7- La solution:le partenariat ou l'intégration ou dans les deux ensembles .
8- Les procédures de l'intégration.
9-Les procédures du partenariat
10- l'environnement d'investissement de l'intégration et du partenariat

* دكتور بدرجة أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير بجامعة الجزائر.
المايل ccg_dza@y.fr

** دكتور بدرجة أستاذ محاضر و مدير مخبر البحث "العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا"، عميد كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية سابقا، بجامعة الشلف- الجزائر. المايل: ratoulmed@yahoo.fr

مقدمة:

يمر الاقتصاد العالمي بتفاعلات وتحولات اقتصادية كثيرة، فدول كثيرة تحولت من الاقتصاد المخطط والمسير مركزيا إلى اقتصاد السوق باحثة عن موقع اقتصادي داخل التكتلات الاقتصادية ومعتبرة أن سبب فشل خططها التنموية هو التخطيط المركزي والتسيير الإداري للاقتصاد، حيث أن التحول إلى اقتصاد السوق يحرر المبادرات ويقضي على البيروقراطية في التسيير ويحرر المبادرة في اتخاذ القرار، و يمكنها إيجاد مركز اقتصادي لها ضمن التكتلات الاقتصادية في إطار نظام اقتصادي عالمي يدخلها ضمن العولمة فتجني من فوائدها حسب رأي هذه الدول ويخلصها من أخطاء الماضي التي حملتها للتخطيط والتسيير المركزي، ومن بين هذه الدول كثير من الدول العربية، التي تعلق واقعها على الوقائع الاقتصادية السابقة، دون اتخاذ مبادرات جادة اتجاه التكامل الاقتصادي والشراكة فيما بينها في إطار التوجهات الاقتصادية العالمية.

ولمعالجة هذا الموضوع حاولنا أن ندلي برأينا مساهمة منا في التماس الصواب بقدر الامكان ومركزين على البلاد العربية منها والإسلامية بحكم انتماء الجزائر لهما، فالظاهرة المدروسة في هذا المقال هي **التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة.**

أهمية الموضوع: المتمعن في عنوان المقال سيطرح السؤال التالي : **لماذا يطرح النقاش من جديد حول موضوع التكامل الاقتصادي العربي** ؟، هذا الموضوع القديم يثار من جديد لاعتبارات عديدة، صحيح أنه موضوع **واحد غير أن البيئة الاقتصادية صارت مختلفة، والعناصر الرئيسية المؤثرة في هذه البيئة أيضا صارت مختلفة**، ويمكننا إجمال أوجه الاختلاف هذه فيما يلي:

أ-كانت الاقتصاديات العربية مقسمة إلى اتجاهين الأول تسوده المركزية الإدارية لتسيير الاقتصاد والثاني تسوده ا لليبرالية، **ونلاحظ هنا التعارض بين الأنظمة وعدم الانسجام آنذاك**، وأما خلال العشرية الأخيرة فبدأ تحول الجميع نحو اقتصاد السوق **وبدأ يحل الانسجام محل التعارض.**

ب-تركز المفهوم الوطني للدولة في العقود السابقة واعتقد كل صاحب رأي بأن رأيه هو الأسلم، في حين بدأ هذا ا لمفهوم في الاختفاء **وبدأ يحل الانسجام محل التعارض.**

ج- إختزال الازدواجية الفكرية في التنظير الاقتصادي بين نظامين اقتصاديين سادا العالم سابقا إلى نظام اقتصادي عالمي واحد **. أي بدأ يحل الانسجام بين الأنظمة محل التعارض.**

دظهور وتأكيد تجارب في الإتحاد مبنية على الاندماج التطوعي لا القصري، هذا الاندماج مبني على الانسجام بين الأنظمة الشمولية كدول والأنظمة الجزئية كسياسات اقتصادية وتجارية ومالية ونقدية، ومن بين هذه النماذج النموذج الأوروبي.**أي بدأ يحل الانسجام بين الأنظمة محل التعارض.**

هـ- كانت معظم الدول العربية في غنى عن بعضها البعض جزئيا باستثناء الجوانب العسكرية، غير أن التوجه الحالي في العالم هو المعالجة الجماعية لمختلف المشاكل و أصبح ذلك سمة سائدة.**أي حل الانسجام محل التعارض.**

و- ظهور المنظمة العالمية للتجارة محل منظمة **GATT** لتعالج المشاكل التي تعترض الاستثمار المباشر من تدويل وترخيص وتوطين.**أي بدأ يحل الانسجام بين الأنظمة محل التعارض.**

ل- ظهور التكتلات الإقليمية في نفس الوقت الذي تطرح فيه العولمة مما يظهر التدافع بين الانسجام والتعارض، ويطرح هنا السؤال التالي : **هـــل الإقليميـــة تؤدي إلى العولمة أم تعيقها؟ .هل سيسود الانسجام أم التعارض؟ . وما يطرح بالنسبة للعولمة والإقليمية يطرح بالنسبة للتكامل العربي الشامل والتكامـــل الإقليمي العربي.**

م-كانت المشكلة المشتركة في العقود السابقة تمس الجهاز الإنتاجي في المنبـــع بالنسبة لأغلب الدول مما أخر فكر الاندماج في الاقتصاد العالمي، وفي العقـــد الأخير أصبحت المشكلة تمس الجهاز الإنتاجي في المنبع بالنسبة للدول المتخلفة وتمس الجهاز الإنتاجي في المصب بالنسبة للدول المتقدمة بالرغم مـــن تجـــانس أعراض الظاهرة مما أثر على وجهات النظر المختلفة في حل هذه المشكلة **.وبدا يظهر الانسجام بين الأنظمة من حيث الاندماج الاقتصادي و يظهر التعارض في كيفية الاندماج وشروطه.**

ن- نلاحظ من خلال ما سبق أن أساس الظاهرة هو الانسجام والتعارض، وان الظروف الحالية أكثر ملاءمة لطرح التكامل الاقتصادي العربي بتصور جديـــد مستحدث من اجل التنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي ضمن شروط مواتية للاقتصاديات العربية وفي إطار التدافع الاقتصادي الذي تمليه الإقليمية والمصالح ومن ثم الحصول على موقع قوي في المفاوضات الدولية.

يهدف المقال الى محاولة تصور هذه الظاهرة وشروطها وكيفية الاســـتفادة من ظاهرة الانسجام في إحداث التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة ، **ضمن حدود** تستبعد أمرين جـــديرين لكنهما يحتاجان إلى مقالين آخرين هما: الأول تقييم مسيرة محاولات التكامـــل

الاقتصادي العربي، والثاني هو معوقات التكامل الاقتصادي العربي، ونكتفي في مقالنا هذا بإظهار دور التكامل الاقتصا دي العربي في التنميـــة الاقتصـــادية وفي إطار التدافع الاقتصادي والشراكة . فماذا نقصد بالتدافع؟ وما محله من التكامل، وما وقعه في الشراكة؟.

فالتدافعهو ظاهرة إيجابية ة تجمع بين طرفين أو أكثر حول موقع تنافســـي، حيث يتنافس الجميع على كسب أكثر مواقع وأبعاد تنافسية، فكل طرف مـــن الأطراف يجمع أكثر من عضو، و يجمع الأعضاء مصالح مشتركة.

و للوصول الى الهدفالمتوخى من هذا المقال استخدمنا المنهج الاستنباطي لربط المتغيرات المستقلة بالتابعة وإظهار طبيعة العلاقات بينها، معتمدين علـــى العناصر الأساسية التي تشملها أقسام المقال و هي:

أولا: السمات السائدة للاقتصاديات العربية.

ثانيا: السمة السائدة لعملية التنمية في اقتصاديات الدول العربية.

ثالثا: أنماط التصنيع في اقتصاديات الدول العربية.

رابعا: نتائج إتباع الأنماط على الاقتصاديات العربية.

خامسا: محاولات التكامل الاقتصادي العربي السابقة حقيقة أم خيال.

سادسا: الظاهرة المشتركة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة مـــن بينـــها الدول العربية.

سابعا: الحل في الشراكة أم التكامل أو فيهما معا

ثامنا: إجراءات التكامل.

تاسعا:إجراءات الشراكة

عاشرا: المناخ الاستثماري المحيط بعملية التكامل وبالشراكة.

أولا: السمات السائدة للاقتصاديات العربية.

تتميز الاقتصاديات العربية بمجموعة من السماة منها ما يلي:

1- الكفاءة الإنتاجية : إن التطور الصناعي لا يعتمد على كمية العمل أو رأس المال المستعملة فقط بقدر ما يعتمد على الكفاءة الإنتاجية للعمل ورأس المـــال، وإذا أُهمل عامل الكفاءة الإنتاجية فإنه يؤدى إلى الحد مـــن عمليـــة التطـــوير الصناعي وبالتالي الحد من عملية النمو وكذلك التنمية الشاملة، فالاقتصاديات العربية تعاني من هدر الموارد نتيجة الاختناقـــات الاقتصـــادية و الاخـــتلالات الهيكلية.

2-صناعة الحديد والصلب : حيث تعد مؤشرا هاما من مؤشـــرات التطـــور الصناعي، فالاقتصاديات العربية تمتلك المورد الخام وتمتلك بعض المصانع الكبيرة وغير المستغلة بسبب الاستخدام الجزئي الناتج من قيد الأسواق الصغيرة.

3- رأس المال : حيث يعد عاملا مهما في عملية التصنيع ويكسب الدولة التي تملكه بوفرة لقدرة على التصنيع، فالاقتصاديات العربية مقســـمة إلى صـــنفين صنف يمتلك الفائض وقد يفتقد القدرة على التصنيع وصنف ثاني يعاني العجـــز وقد يمتلك القدرة على التصنيع.

4- الأسواق: للسوق دور هام في استيعاب المنتجات الصـــناعية، ويعتمـــد السوق على اتساع رقعة مستهلكيها داخليا وإيجاد المنافذ في الأسواق الخارجية، و الاقتصاديات العربية تعاني من ضيق الأسواق بسبب النظرة التجزيئية في إطار التصنيع الثقيل، حيث يعتمد التصنيع الثقيل على شرط وجود مـــوارد ماليـــة

ومادية كبيرة واعتماد الشمولية والتكامل ، خاصةتلك التي اعتمـــدت نمـــط

الصناعات التكاملية، حيث تتطلب سوق واسعة لعوامل الإنتـــاج و اتســـاع السوق لاستيعاب الإنتاج بالحجم الكبير ،لأن الاستخدام الجزئي لها يؤدي إلى تعطيل الطاقة الإنتاجية القائمة في جزء منها ،وتضخم تكاليف الاستغلال ، و لا تتوفر هذه الشروط إلا في البلدان ذات القياس القاري أو مجموعـــة متكاملـــة اقتصاديا.

5- الثروة المائية : تعتمد أغلب الصناعات وخاصة المستعملة للصهر على مياه التبريد، فوجود ثروة مائية مع توزيع جيد يســـاهم في التطـــوير الصـــناعي، فالاقتصاديات العربية تملك ثروة مائية هائلة جوفية وسطحية ولكن تعاني مـــن مشكل الهدر.

6- الطاقة: يعتمد التطوير الصناعي على مصادر الطاقة، وبوفرتهـــا وتعـــدد مصادرها تزيد مساهمتها في التطوير الصناعي، فالاقتصاديات العربية تمتلك أهم مصادر الطاقة من بترول وغاز وطاقة شمسية إلا أنها تعاني كذلك مـــن الهـــدر الناتج عن الاستغلال السي ء أو عدم الاستغلال وعدم وجود رؤيـــة منهجيـــة هادفة في التصور المستقبلي، وإنما الاستغلال نابع من الحاجة للموارد المالية.

7- التكنولوجيات: إن التحكم في التكنولوجيات الحديثة يساعد على التطوير الصناعي، والصناعة التي لا تواكب التكنولوجيا ستختنق وتخفـــق لا محالـــة، فالاقتصاديات العربية تابعة تكنولوجيا للاقتصاديات المصنعة من حيث ا لمستوى التكنولوجي ومن حيث المدخل والمخرج، فمدخلاتها مســـتوردة ومخرجاتهـــا موجهة لتغذية الاقتصاديات المصنعة.

8- البنية التحتية: وتتمثل في:

أ- قطاع النقل البري والبحري والجوي، وبقدر توفر البيئة التحتية وتحسن مستواها تزيد مساهمتها في التطوير الصناعي لأن النقل (التغيير المكاني) يعد إنتاجا، و من البنية التحتية.

ب- الموانئ والمطارات.

ج- الاتصالات المحلية والعالمية، وهي وسيلة هامة في الاتصال والتقليل من الهدر في الوقت، ولا يكفي توفر الاتصالات لوحده وإنما المهم سرعتها.

إن عدم توفر البنية التحتية و بالشكل الكافي لحركة التنمية سيؤدي إلى إعاقتها، فالاقتصاديات العربية تعاني من بنية تحتية لا تساير الاقتصاد باستثناء بعض الدول الثرية البترولية مثل الدول الخليجية.

9- العمالة: تتوفر الاقتصاديات العربية بصورة عامة على تعداد سكاني هائل يضم قوة عمل شبابية مهنية وجامعية متخصصة إلا أنها تعاني من الهدر - البطالة بأنواعها فعلى مستوى كل دولة نجد الهدر الناتج عن التذمر وعدم الرضى مما قضى على الرغبة في المشاركة في عملية التنمية ودفع بقطاع عريض أن يعمل في خارج الدورة الاقتصادية النظامية أو يهاجر إلى دول أخرى ، وبالتالي همشت الفعالية في استخدام المورد البشري أو تم هدره ، مع أن الاستثمار في المورد البشرية أثقل أنواع الاستثمار تكلفة وأطولها فترة في الإنجاز، وأكثرها تأخرا في العائد، أما إذا نظرنا نظرة شمولية لوجدنا بعض الدول تعاني من الفائض في قوة العمل، هذا الفائض مهدر أو في حالة تسرب جزء منه إلى الدول المصنعة حيث يجد المحيط المناسب لاستغلال مواهبه، في حين دول أخرى تعاني من العجز وتستقبل عمالة من دول غير عربية.

10المعلوماتية وتكنولوجيا الإعلام والاتصـــال : إن التنـــافس الشـــديد في الوصول إلى المعلومات العلمية والاقتصادية والتجارية والمالية، بفعـــل الـــنمط الحديث من ثورة الاتصالات فرض اقتـــراب الأســـواق وفـــرض التجـــارة الإلكترونية. ومن ثم فرض على المؤسسات مهما كانـــت طبيعتـــها العلميـــة والاقتصادية والتجارية والمالية وحتى المعلوماتية نفسها مجموعة من الرهانـــات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، وجعل من أولوية اهتماما تها الجانـــب المعلوماتي الذي أساسه الأنظمة المعلوماتية، و حتى و إن تطورت طرق تحليـــل وتصور الأنظمة المعلوماتية لتواكب الحاجات المتزايدة والمتوسعة جغرافيا، غـــير أن أغلب الدول العربية ظلت متخلفة في هذا المجال الحساس.

11- عدم المرونة في الطاقة المالية [1] : نقصد بالطاقة المالية قدرة الاقتصاد على التمويل ، ونقصد بالمرونة قدرة الاقتصاد على وجود البدائل التمويلية، ففـــي أغلب الاقتصاديات العربية كانت الدولة هي المالكة والممولة والمنتجة وهـــي الحامية والموزعة، ولكن بدأ الاتجاه إلى التخلي عن هذه العناصـــر في بعضـــها والاستمرار في بعضها الآخر بمستويات مختلفة غير أن القدرة علـــى التمويـــل مازالت ضعيفة نتيجة أن الدولة هي الممول الوحيد لحد الساعة أو عن طريقها بسبب أحادية التصدير [2] وأحادية التداين ، وضعف الأسواق المالية ، أو وجود الأسواق المالية مع عدم الثقة وقلة السيولة ففي الجزائر مـــثلا بـــ الرغم مـــن الإصلاحات المنتهجة في إطار التعديل الهيكلي فإنها لم تؤدي إلا إلى تغيير معتبر في هيكلة الصادرات السلعية، فلازالت المحروقات تشكل نسبة عالية من مجموع الصادرات بينما بقية المواد فحجمها يكاد يكون مهملا وهي في نفس مستوى الثمانينات[3]، مما يؤكد على عدم المرونة في الطاقة المالية.

12- المناخ الاستثماري: يشمل المناخ الإستثماري ما يلي:[4]

أ- الاستقرار السياسي.

ب- الاستقرار النقدي والمالي.

ج- المنظومة القانونية المنظمة للاستثمار ومدى مرونتها وتكيفها مع الحالة الاقتصادية.

د- التسهيلات الضريبية والجمركية الهادفة والمرجحة.

هـ- الإعانات المرجحة المقدمة من طرف الحكومة والمشجعة للاستثمار.

و- المنظومة القانونية الردعية للتلاعبات الاقتصادية.

ولقد استمرت أغلب الدول العربية فاقدة لهذا المناخ لفترة طويلة و لم تنتبه إلا مؤخرا لأهمية هذا العنصر في توفير البيئة اللازمة للتنمية.

13- التعديلات الهيكلية: بعد أن مست الأزمة الاقتصادية بصورة عامة والمالية بصورة خاصة كثير من الدول ومن بينها الدول العربية، ظهرت الحاجة إلى إعادة تصور البناء الاقتصادي وهيكلته مما يجعله متكيفا مع ظروف الأزمة أولا ومعالجا لها ثانيا، ومن ثم دافعا لعملية التنمية في اتجاهها الصحيح، وبدأت الدولة تتخلى عن إدارتها الشمولية للاقتصاد وتغير دورها بما يتناسب مع التوجه إلى الاقتصاد الليبرالي ومن ثم تفعيل قوى السوق، وبدأت عملية الخصخصة متأرجحة بين مندفع ومتريث، وتم فتح الباب أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي وأمام عملية الشراكة الوطنية والأجنبية، وأعطيت الفرصة أول مرة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتأهيل والنمو، واستدعى ذلك إجراء

التحولات التنظيمية والمالية التي تساعد في ذلك. كل هذا حدث بدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى [5].

وهنا نطرح سؤالا جوهريا:ما هو الدافع للإصلاحات من وجهة نظر أغلب الدول النامية من بينها العربية بصورة عامة، فنجد الإجابة الأقــرب هــي أن الضغوط التي تعانيها الدولة في ميدان الدفع الخارجي تكون هي الدافع الأساسي للإصلاح الذي قد يكون ذاتيا أي ناتج عن مبادرات داخلية من خلال إعــادة تنظيم الأنشطة وإعاد ة النظر في طرق التسيير، وغالبا لا تأتي بنتــائج مرضــية لكون الدولة المعنية تفتقر إلى وسائل الدعم المالي خاصة وسائل الدفع الخارجي، كما أن أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات الدولية كثيرة، غــير أن أخطــر أنواعها هو الاختلال الهيكلي لكونه يحدث بسبب الاختلال في الاقـ تصاد ككل من نظام أسعار ونظام صرف واحتياطيات الصرف والســلوك الاســتهلاكي المفرط ومنظومة القوانين وهيكل المؤسسات وتسييرها ...الخ. [6] وأن المحــاور التي يجرى النصح بها في الغالب من طرف مؤسستي النقد الدولي مبنية في غالبها على نظريات التسوية سواء نظريات تسوية الاختلال الخــارجي أو نظريــات تسوية الاختلال الداخلي والخارجي المتزامنين معا، وخاصة ما تعلق بأســلوب الاستيعاب، أي التأثير على الطلب في اتجاه الانخفاض في المدى القصير والمدى المتوسط، بدل التركيز أكثر على جانب العرض وهذا هو أهم عيب تواجهــه هذه السياسات [7]ونحن بدورنا نؤكد على ذلك، ولقد توصلنا إلى نفس النتائج في أطروحة الدكتوراه في سنة 1995 [8] حيث دعونا إلى تحريك جهاز الإنتاج الذي يعاني عدم المرونةحتى لو اتبعت الجزائر سياسة الضغط على الطلب في

المدى القصير والمتوسط فيجب أن يكون الهدف على المدى المتوسط والطويل هو تحريك العرض عن طريق تحريك الجهاز الإنتاجي وتوليد مرونة به.
نستنتج أن اقتصاديات العالم العربي تملك طاقة كامنة تؤهلها بأن تصبح قطبا اقتصاديا يشارك في إحداث توازن في التبادل الدولي (تبادل متكافئ) في إطار الاقتصاد العالمي، ولكن هذه الطاقات مهدرة في جزء منها وخاملة في الجزء الآخر، أي تمتلك مقومات التنمية ولكن غير مستغلة و التي نجملها فيما يلي:

أ- مقومات بشرية: وتتمثل في العنصر البشري كما وكيفا.

ب- مقومات طبيعية ومالية: وتتمثل في الموارد الطبيعية ورأس المال.

ج- مقومات اجتماعية: تتمثل في العقيدة أو الإيديولوجية، البيئة السياسية، النظم الاجتماعية، والأنماط الثقافية، بحيث تولد المقومات الاجتماعية سلوكيات فردية وجماعية لها تأثير مباشر على عملية التنمية.

ونقسم أسباب المشكلة إلى نوعين من العوامل، عوامل داخلية وأخرى خارجية. نقصد بالعوامل الداخلية تلك العوامل التي يمكن التحكم فيها والسيطرة عليها فهي جزء من استراتيجية المؤسسة على المستوى الوحدوي وهي جزء من الإستراتيجية الشاملة للاقتصاد الوطني، ونقصد بالعوامل الخارجية تلك العوامل التي لا يمكن التحكم فيها والسيطرة عليها وهذا بالنسبة للمؤسسة على المستوى الوحد وي لكنها يمكن أن تكون عوامل داخلية في نفس الوقت بالنسبة لاقتصاد البلاد، وأما العوامل الخارجية بالنسبة لاقتصاد البلاد فلا يمكن التحكم فيها إلا عن طريق قوى التدافع بين العالمين المتقدم والعالم السائر في طريق النمو وبين المجموعات الإقليمية، هذا التدافع الذي سيؤدي إلى الانسجام

والاندماج في الاقتصاد العالمي والتأثير فيه وتفعيله في صالح البشرية بدل الهيمنة والتبادل غير المتكافئ في المنافع، **وبالنسبة لهذه العوامل سنتعرض فقط لعامـــل خارجي بالنسبة للاقتصاد والمتمثل في التدافع في إطار تكتل اقتصادي عربي.**

ونذكربما تكلمنا عنه في مداخلة سابقة قدمت بعنوان التنمية المحلية والنظام الاقتصـــادي العالمي [10] أنه على مستوى اقتصاد البلاد النامية بصـــورة عامـــة والدول العربية بصورة خاصة، يمكننا حصر المشكلة في الاختناقات والتي مـــن أسبابها الحقيقية الداخلية، التبني الاقتصادي لا البناء الاقتصادي وما ي نجم عنـــه من فكر اقتصادي تطبيقي وتنظيم اقتصادي من أشكال الملكية ونظريات التنمية وطرق التمويل والمناخ الاستثماري وتنظيم السوق، وأسباب حقيقية خارجيـــة من قيود مالية وتجارية.

وما يهمنا في هذا الموضوع هو السبب الخفي والمؤدي لهذه الأسباب، هذا السبب متمثل في ال تبعية بين المحيط التابع والمركز المسيطر، هذه التبعية متمثلة في التبادل الاقتصادي غير المتكافئ والناتج عن تبعية الجهاز الإنتـــاجي في الـــدول النامية بصورة عامة والدول العربية بصورة خاصة (المحيط) سواء مـــن حيـــث المدخل أو المخرجفالجهاز الإنتاجي بالدول العربية يعتمد على التكنولوجيـــة الصناعية والمواد الأولية وقطع الغيار في الدول الصناعية، في حين ترتبط مخرجاته بالجهاز الإنتاجي بالدول الصناعية.

إذن يوجد ارتباط أمامي وخلفي خارجيا بدل التمفصل المحلي داخل الدولة الواحدة أوفي الاتحادات الاقتصادية الإقليمية **.مما يضعف القدرة على المفاوضة وإذا استمر يهملها.**

ثانيا: السمة السائدة لعملية التنمية في اقتصاديات الدول العربية.

تمت عملية التنمية في الدول العربية في محيط دولي منقسم من حيث الأنظمة السياسية والاقتصادية إلى نظام اقتصادي رأسمالي ونظام اقتصادي اشتراكي، لكل له إسقاطه في عملية التوزيع قبل الإنتاج ظاهرا في شكل الملكية وتخصيص المورد وفي الإنتاج من حيث الأهداف وفي عملية التوزيع بعد الإنتاج ظاهرا في العائد على العمل وعلى رأس المال، ومن حيث الموقع الاقتصادي إلى مركز مسيطر ومحيط تابع يمتص هذا المركز المسيطر الفائض الاق تصادي من المحيط التابع عن طريق التبادل الاقتصادي غير المتكافئ، فالمركز المسيطر مصدر للتكنولوجيات المحتكرة و التقانة و الإنتاج المصدر من طرفه أو بواسطته، أما المحيط التابع فهو مصدر للموارد الطبيعية.

إن هذا المحيط الاقتصادي والسياسي الدولي قسم بلدان العالم ا لثالث ومن بينها الدول العربية إلى توجهين اقتصاديين:

التوجه الأول: تبنى الاتجاه الرأسمالي.

التوجه الثاني: تبنى الاتجاه الاشتراكي.

إلا أن تبني هذه الاتجاهات جاء كرد فعل سياسي أكثر منه ترجيح اقتصادي، فالتوجه الاقتصادي متبنى وبشكل متأثر بالطابع الاستعماري الذي مورس داخل البلد المعني، والملاحظ تم تغييب البناء في التوجه الاقتصادي أثناء عملية التنمية كبديل للتبني الاقتصادي، فانفصلت عملية التنمية عن ثقافة المجتمع أولا وقسم

التبني الدول العربية إلى شكلين من حيث المذاهب الاقتصادية الرئيسية واختلفت التطبيقات داخل المذهب الواحد مما جعل التباين واضح ويفرق أكثر مما يجمع من حيث التصورات والمناهج بين اقتصاديات الدول العربية، وكان لعملية التبني الاقتصادي أثر في نظريات وأنماط التصنيع المطبقة في كل بلد وحسب إمكانيات البلد في بعض الأحيان واعتمادا على الغير في أحيان أخرى، وبعد أن ظهرت نتائج هذه التوجهات وخاصة التوجه الاشتراكي المخيبة للآمال في التنمية والتقدم بدأ التحول إلى الحرية الاقتصادية وإلى الخوصصة (الخصخصة) كرد فعل كذلك وبدأت عملية التبني من جديد في الاتجاه الجديد دون البناء مما أكثر من الكلام عن الخصخصة والشراكة ومن ثم العولمة والاندماج في الاقتصاد العلمي دون توصيف للظاهرة توصيفا دقيقا وتبيان معالمها.

ثالثا: أنماط التصنيع في اقتصاديات الدول العربية.

ظهرت ثلاثة أنماط صناعية في الدول العربية انتهجت كل دولة نمط معين وفى بعض الدول ظهر نمطان متتاليان وفى البعض الآخر ظهرت الأنماط الثلاثة على التتابع حسب الظروف وحسب التوجه الاقتصادي المتبع، حيث ترك كل نمط تم إتباعه آثاره الإيجابية إلى جانب آثاره السلبية، هذه الأنماط هي الصناعات الإحلالية - الصناعات التصديرية - الصناعات التكاملية، وقد يتساءل السائل ما جدوى الرجوع إلى الماضي و معرفته، ولكن الرجوع إلى الماضي أولا لقربه فهو ماضي قريب، وثانيا لنتائجه التي نعيشها، و ثالثا لا يمكن القفز عليه فله

آثاره الإيجابية ولو كانت له آثار أخرى سلبية، و رابعا معرفته تؤدي إلى تفعيل الإيجابيات وتفادي تكرار الأخطاء.

فالصناعات الإحلالية أو التصنيع الاستهلاكي أو صناعة إحلال الواردات كلها تؤدي نفس المعنى ويقصد بها تلك الصناعات التي تنتج سلعا استهلاكية نهائية (صناعة تحويلية) كالصناعة الغذائية، صناعة الأنسجة، صناعة التجميع....الخ. أي سياسة تأمين الحاجات الضرورية الاستهلاكية محليا، ومبررات قيام مثل تلك الصناعة تكمن في مساهمتها في تصنيع المنتجات الزراعية المحلية وإحلالها محل المستوردات الأجنبية وتساهم في إحلال المنتجات ذات الاستهلاك الواسع والمنتجة محليا مكان نفس المنتجات المستوردة، وسيخفض ذلك من العجز الحاصل في ميزان المدفوعات ويوفر كمية العملة الأجنبية المطلوبة لشراء المنتجات الأجنبية واستغلالها في الاستثمار، كما يساهم في امتصاص فائض العمالة لكون هذه الصناعات أغلبها يعتمد على الكثافة العمالية. ونلاحظ إمكانية الاستفادة من هذا النمط في تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاليا.

وأما الصناعات التصديرية — وهي مختلفة عن مفهوم تشجيع الصادرات لكون هذا المفهوم الأخير يمكن أن يصاحب أي نمط تصنيعي - فُهي صناعات تعتمد فيها الدولة سياسة تصدير ما ينتج لديها وهى موجهة لإشباع السوق العالمية، وبالتالي هي مرتبطة بالطلب العالمي من حيث الكم والنوع وخصائص الطلب أي تابعة للمحددات الخارجية، ويعني هذا أن حوافز الطلب تتولد خارجيا وبالتالي قرارات الاستثمار تتأثر بالطلب الخارجي، هذه الصناعة تعتمد عادة على تكنولوجيا عالية ويد عاملة فنية أجنبية ومواد أولية جزء منها

مستورد، وقد اتخذت الصناعات التصديرية أشكالا مختلقة أهمها المناطق الحرة، التصنيع بالتعاقد من الباطن[11].

ومن ميزات هذه الصناعة أنها لا تساعد على تطوير الاقتصاد الوطني وإن كانت تستلزم تشغيل يد عاملة وطنية لأنها غير متمفصلة مع باقي القطاعات الأخرى، ولا تعمل على تطوير القطاع الزراعي[12].

وأما الصناعة المتكاملة (التكاملية)، وهي إستراتيجية التصنيع الذاتي الداخلي، التي تحدد مسبقا احتياجات السكان وتقوم بتعديل هيكل الإنتاج الصناعي وفق هذه الاحتياجات حيث يجب أن يساهم التصنيع في بناء اقتصادي متكامل باستعمال الآلات، وبزيادة التراكم، وبإنقاص الكلفة، بحيث يتحقق رفع مستوى الإنسان بشكل أفضل، وهذا يعني أن دور التصنيع يجب أن يكون فعالا في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد بحيث يساهم في تطوير إنتاجية القطاع الأولى وذلك باستخدام الآلة في الزراعة، ويؤدى إلى تطوير قطاع الخدمات.

إن نمط التصنيع وسرعته في الدول العربية مرتبط بمجموعة عوامل منها حجم الدولة، وتنوع مصادرها الطبيعية، والمورد البشري كما ونوعا، واستقرار حكوماتها ومؤسساتها، والمناخ الاستثمار السائد من سياسات مالية ونقدية وتجارية تشجع المبادرة والتغيير، وهى كلها عوامل داخلية قبل أن يكون بعضها خارجيا في نفس الوقت، ومن العوامل الخارجية العلاقات الاقتصادية الدولية لأن الصناعة تعتمد على التجارة الدولية سواء في جلب التجهيزات الصناعية والمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة وقطع الغيار أو من حيث تصريف

منتجاتها عبر المنافذ، وبما أن الصناعة في الدول العربية مرتبطة بالصناعة في الدول الصناعية فالتجارة الدولية وعلاقات التبادل المتكافئ لها أثر في تنمية الصناعات في البلاد العربية، وبما أن الدول الصناعية هي المركز المسيطر فإن السياسات والإستراتيجيات والقرارات التي تتخذها لها انعكاسات على الصناعات في المحيط التابع (الدول العربية) فإذا كانت متزنة وعادلة ومتكافئة فهي في صالح كل من المركز والمحيط بصورة عامة والتجارة الدولية بصورة خاصة و إلا يحدث العكس.

ولكن بما أن العلاقات الاقتصادية الدولية غير متكافئة بسبب عوامل القوة المستعملة في المركز المسيطر، أو عوامل القوة المهملة في المحيط التابع، أوعو امل الضعف البارزة في المحيط التابع، فكانت نتائج ذلك واضحة في مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بالدول العربية والتي ارتفعت لتقارب 10% في بداية السبعينات ثم انخفضت إلى 7.2% سنة 1975 ثم انخفضت النسبة إلى 6.5% سنة 1980 ثم بدأت بالارتفاع ووصلت إلى 9.1% سنة 1985 [13].

أما مساهمة الصناعة الرأسمالية في القيمة المضافة الناتجة من الصناعة التحويلية نجدها تمثل 51% في الدول الصناعية و26.7% في الدول العربية[14].

أما الصناعات الاستهلاكية فإنها تساهم بنسبة 30% من قيمة الإنتاج الصناعي في الدول الصناعية و48% في الدول العربية [15].

هذه النسب والتي تمس فترة كان الاتجاه العام في الدول العربية هو التطووالتحمس إلى الدولة الوطنية وإلى القومية العربية ، فما بال الفترة التي تليها والتي مست فيهالأزمة الاقتصاديات العربية وازدادت يوما بعد يوم ؟

وساد التعارض بقوة بدل الانسجام ، وإن هذه النسب تبين ضعف مساهمة الصناعة الرأسمالية في القيمة المضافة بالنسبة للدول العربية، في حين تستأثر الصناعة الرأسمالية على حصة الأسد من القيمة المضافة المولدة في الصناعة التحويلية بالنسبة للدول الصناعية وأما بالنسبة للصناعات الا ستهلاكية فإنها تستأثر بحصة الأسد في توليد القيمة المضافة في الصناعة التحويلية بالنسبة للدول العربية، وإذا علمنا أن الدول العربية أغلبها زراعية، وتحتل فيها الصناعة الإستخراجية وتقويم المحروقات مكانة هامة لأنها متخصصة في تصدير بعض المواد أو يمكننا أن نقول أنه ا في أغلب الأحيان أحادية التصدير، فيمكننا أن نستنتج خللا في التخصص الدولي بصورة عامة والتخصص العربي بصورة خاصة.

لقد حقق عدد كبير من الدول العربية نجاحا في المراحل الأولى من التنمية عن طريق تركيز بعضها على السلع المعوضة للاستيراد نظرا للسهولة النسبية لهذا النمط التصنيعي الذي يعتمد على محددات الطلب المحلية أولا والتقانة المستوردة، إلا أنها في الأخير أدركت أن المزايا النسبية لهذه الصناعات محدودة لكونها تعتمد على التجهيزات الصناعية المستوردة والتي تتطلب تجديد وتوسعة كما تتطلب أثناء عمرها الإنتاجي قطع الغ يار وفي كثير من الأحيان المدخلات من المواد الأولية والسلع الوسيطة، وكذلك تركيز بعضها الآخر على الصناعات التكاملية لوجود موارد مالية كبيرة ناتجة من تقويم المحروقات، إلا أن هذه الأخيرة اصطدمت مع محددات السوق ومحددات الموارد المالية اللازمة للتعويض والتوسعة.

رابعا: نتائج إتباع الأنماط الصناعية على الاقتصاديات العربية.

لقد ظهرت مجموعة نتائج مرتبطة بالأنماط المتبعة يمكن إجمالها على سبيل المثال لا الحصر في ما يلي:

1- ترتب على تطبيق الإستراتيجيات التنموية والأنماط الصناعية خلال هذه الفترة عدة اختلالات اقتصادية داخلية وخارجية، حيث تعود هذه الإختلالات إلى طبيعة هذه الإستراتيجيات والأنماط التي جعلت من التنمية وخاصة في جانبها الصناعي متمفصلة مع الاقتصاد العالمي بصورة عامة وبالصناعات في الدول الصناعية بصورة خاصة، أي محددات الطلب خارجية بالرغم من فرضية داخلية محددات الطلب باستثناء نمط الصناعات التصديرية، فالصناعات بالدول الصناعية ظلت ومازالت محددا للصناعات في الدول النامية من حيث المنبع والمصب من جهة، ومن حيث نقل التضخم إلى الدول النامية بصورة عامة ومن بينها الدول العربية عن طريق أسعار السلع الإنتاجية والمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة وقطع الغيار.

2- إن التركيز على تقويم الصادرات من الصناعات الإستخراجية بصورة عامة والمحروقات بصورة خاصة أو اللجوء إلى المديونية المفرطة، أي الاعتماد على الإمكانيات المالية البحتة دون الإمكانيات الاجتماعية، كونت هوة مالية أدت

بهذه البلاد إلى المديونية الخارجية والسقوط في أزمة المديونية، وبالتالي أصبحت هذه الأخيرة محددا جديد على عملية التنمية.

3- أما النمط المتبع وخاصة الصناعات التكاملية، يتطلب محيطـــ ا جيـــدا ذا موارد عينية ومالية وبشرية كما وكيفا، وهى ضعيفة في البلاد التي أخذت بـــه، هذه العوامل بالإضافة إلى العوامل الخارجية (قيود السوق الدوليـــة) أدت إلى تفاقم هذا الوضع الذي زادت به البيروقراطية وسوء التسيير مع مرور الـــزمن تعفنا، حيث يكون التسيير البيروقراطي للمؤسسات الوطنية الضخمة والبطالـــة المقنعة، وتحقيق رقم أعمال كبير مرتبط بالموقف الاحتكاري أكثر مما هو تـــابع للكفاءة الفنية والكفاءة الاقتصادية.

4- استعمال الصادرات الخام من بينها البترول على الأرجح كوسيلة مطلقـــة للتمويل.

5- عززت هذه الإستراتيجيات جميعها من التبعية الغذائية والتبعية في ميـــدان العتاد والمواد الأولية الصناعية وجعلت من اقتصاد البلاد أحادى التصدير.

6- زراعة منكمشة وندرة في الموارد الغذائية.

7- صناعات خفيفة قليلة جدا وظهور نـــدرة في المنتجـــات الصـــناعية ذات الاستهلاك الواسع.

8- لم تحظ السلع الرأسمالية وخاصة إنتاج الآلات والأجهزة والمعدات بـــأي اهتمام وبالتالي أدى استيراد السلع الرأسما لية إلى استتراف الاحتياطي من العملة الصعبة، فكل ما يوفر يذهب إلى الاستيراد وبالتالي لا يمكن استكمال النســـيج الصناعي.

9- تبين إن إتباع أي نمط يتطلب ادخارا محليا مرتفعا وهو غير محقق في هـــذه البلاد.

10- أدى إتباع هذه الأنماط الثلاثة دون منهجية ترتيبية تكاملية بين القطـــاع العام والقطاع الخاص وعدم وجود عوامل تحفظ الاستمرارية إلى مضاعفة التبعية للخارج.

11- بدأت بعض الدول تتحول إلى النمط الجديد، حيث أخـــذت بـــنمط الصناعات التصديرية، وظهر الانفتاح الخارجي للسياسة التنموية، ولكن يبـــدو لنا أن هذا النوع لا يساعد على التنميةوالتكامل الصناعي محليا، وبدأت عملية إحداث مناطق حرة صناعية تصديرية في جهات معزولة من البلاد جاءت تلبية للرغبة في جلب رؤوس الأموال الأجنبية ونشاطات صناعية تستعمل تكنولوجيا عالية لكنها تفقد الاستقلالية وتفقد التمفصل مع الاقتصاد الوطني.

12-تعاني الدول العربية بالنتيجة من قلة الموارد والخبرات ومن جمود الجهـــاز الإنتاجي.

خامسا: محاولات التكامل الاقتصادي العربي السابقة حقيقة أم خيال؟.

لقد ذكرنا سابقا أن موضوع تقييم محاولات التكامل الغربي ليست موضوعنا ويمكن لنا أو لغيرنا إفراد مقال خاص بها، ولكن نحاول أن نقدم رأينا مختصرا مستعينين بغيرنا من الباحثين في هذا المجال، تاركين التدقيق لنا أو لغيرنا في مقال آخر.

لما تعرضنا للأنماط الصناعية في الاقتصاديات العربية بينا كيفية تبني هذه الأنماط وربطنا بين سرعة النمط و استمراريته وعوامل الاستمرارية والتنمية، وكانت النسب المقدمة برغم قدمها نسبيا إلا أنها تاريخية ومعبرة عن واقع في بيئة ازدهر فيها مفهوم الدولة الوطنية ومفهوم القومية وتحمس الجميع كدول للتكامل الاقتصادي العربي تحت رعاية الجامعة العربية، فلهذه النتائج أكثر من دلالة وأقرب للدقة من نتائج باقي الفترات الموالية.

وعموما نأخذ اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية التي عقدت بالقاهرة وعلى رأس جدوله متابعة تنفيذ منطقة التجارة الحرة والتكامل العربي، في هذا السياق طرح الأستاذ شلبي مغاوري سؤالا وجيها[16] و هو: ما أثر التباين في التوجهات الاقتصادية العربية نحو التكتلات غير العربية، وما هو أثر التكتلات العربية شبه الإقليمية - خاصة في ظل إعلان دول مجلس التعاون الخليجي مؤخرا- عن بداية اتخاذ إجراءات توحيد العملة بينها على حلم التكامل العربي؟.

يرى الأستاذ ونشاطره الرأي أن الاقتصاديات العربية بطبيعة هياكلها المتقاربة اقتصاديات متنافسة فيما بينها، وذلك لتشابه هياكل الإنتاج في معظم البلدان العربية، ويلاحظ وجود خلاف بين الاقتصاديين حول أثر هذا التشابه في الهياكل الإنتاجية العربية على عملية التكامل الاقتصادي العربي، فالبعض يرى أن هذا التشابه يشجع على نجاح التكامل الاقتصادي العربي في حين يرى البعض الآخر العكس. و يرى في عدم إحراز تقدّم يذكر في مجال التكامل الاقتصادي العربي يجعل لهذا التشابه في هياكل الإنتاج العربية أثره السلبي على مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية.

من آثار هذا التشابه التنافس الشديد بين الدول العربية على عدة محاور بطريقة لا تخدم التكامل الاقتصادي العربي في معظم الأحوال، بل تضربه.

تناول الأستاذ عدة محاور تركز حولها التنافس الشديد بين الدول العربية من بينها الإصلاح الاقتصادي – التنافس على أسواق أهم الشركاء التجاريين – التنافس على قيادة المنطقة ماليا – التكتلات العربية شبه الإقليمية وخلص إلى أن حركة الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية أخذت اتجاهين رئيسيين الأول متجه إلى الداخل والثاني متجه إلى الخارج بالتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية، وركزت جميعها على تكييف واقع حال اقتصادها مع العولمة، ولكن الملاحظ على هذه الإصلاحات تتم بطريقة فردية ودون تنسيق بينها **(نرى نتيجة ذلك تعارض لا انسجام).**

يلاحظ الأستاذ تكثيف الدول العربية منفردة لعلاقاتها الاقتصادية مع أطراف دولية غير عربية في إطار الاستقطاب الاقتصادي على حساب العلاقات الاقتصادية البينية التي تدنت بشكل كبير **(وهذا تعارض لا انسجام).**

يلاحظ التنافس الشديد بين الدول العربية على قيادة المنطقة ماليا من حيث اختيار مدينة مؤهلة لكي يتم من خلالها تقديم الخدمات المالية بأنواعها المختلفة لكل دول المنطقة مثل الخدمات المصرفية والتأمينية والخدمات المالية وخاصة في الشرق الأوسط بين القاهرة وبيروت والمنامة واسطنبول وتل أبيب مما دعم الموقف التنافسي لدول غير عربية هي تركيا وإسرائيل **(وهذا تعارض كذلك لا انسجام).**

الظاهر المعلن هو التكتلات شبه الإقليمية العربية تهدف إلى إقامة تكتل بين مجموعة من الدول يكون له خصوصيته ويؤهلها بطريقة أفضل للاندماج في التكتل العربي الأشمل، ويرى الأستاذ أن هذا التوجه عقلاني لكن إذا نظرنا إلى عدم ترحيب بعض الأعضاء بهذه التكتلات الشبه الإقليمية وعدم ترحيب البعض بانضمام مصر إلى اتحاد المغرب العربي و محاولة انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي فإن هذا مؤشر تشتت **(وهذا تعارض لا انسجام).**

إن ارتباط الدول العربية بالتزامات شبه إقليمية ودولية قانونية واقتصادية وتجارية ومالية لا يسمح لها بتقوية التكامل الاقتصادي العربي **(وهذا تعارض لا انسجام في الأهداف، حيث الهدف هو الوصول إلى تكامل عربي والنتيجة هي تشتت عربي بسبب التعارض بين المصالح الاقتصادية للدول العربية).**

إذا قامت هذه التكتلات شبه الإقليمية ستوجه التجارة بين أعضائها وعند محاولة قيام تكتل اقتصادي عربي يصعب إعادة تركيب التوزيع و توجيه التجارة وإعادة التخصص و تقسيم الـ عمل في إطار التكتل الاقتصادي العربي، بالإضافة إلى توحيد العملة بين دول مجلس التعاون قد يكون عائق مستقبلا في إيجاد عملة موحدة بين الدول العربية خاصة إذا ظهرت فكرة توحيد العملة في تكتل شبه إقليمي عربي آخر كاتحاد المغرب العربي **(وهذا تعارض لا انسجام).** بالإضافة إلى الهدر في الموارد الناتجة عن عملية التركيب والفك وإعادة التركيب **(وهذا تعارض آخر في الأهداف)**

إن قيام التكتلات الشبه الإقليمية يعيد تكرار الأطر المؤسسية في التكتلات الشبه الإقليمية وحدوث ازدواج بينها وبين الإطار المؤسسي لجامعة الدول العربية **(وهذا تعارض آخر قد يحدث في الأهداف بين تخفيض الأعباء وزيادتها وتعارض بين القوانين والقرارات المؤسساتية).**

والملاحظ أن التنافس يتجه بقوة نحو التكتلات غير العربية على حساب التكتل العربي و لم يحل هذا الإشكال سواء على مستوى جامعة الدول العربية أو في إطار إعلان دمشق.

والملاحظ كذلك أن التعارض يسود الفكر الاقتصادي العربي في المراحل السابقة يوم ساد فكر القومية في الظاهر و هو يسود اليوم أكثر في إطار التنافس على الاندماج في الاقتصاد العالمي وفكر العولمة بصورة منفردة تفتقد إلى التنسيق العربي المشترك والهادف إلى بناء نواة تحدث انسجاما فكريا اقتصاديا داخليا بين الاقتصاديات العربية وتأخذ بالمتغيرات العالمية الجديدة.

سادسا: الظاهرة المشتركة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة من بينها الدول العربية.

بعد هذا العرض نطرح السؤال التالي:ما هي الظاهرة المشتركة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة أو السائرة في طريق النمو ومن بينها الدول العربية ؟.

للإجابة على هذا السؤال، يجب أن نحدد طبيعة المشكلة التي يعاني منها الاقتصاد في أغلب الدول، فالمشكلة التي تعاني منها اغلب الاقتصاديات هي قلة المرونة في الجهاز الإنتاجي وأحيانا عدم المرونة، فقلة المرونة أو عدمها هي

الظاهرة المشتركة بين اقتصاديات الدول المتقدمة والدول العربية وإن اختلفت في المستوى وفي الأسباب المؤدية لذلك بين الدول العربية ونظيرتها من الدول المتقدمة.

فاقتصاديات الدول العربيــة تعاني من قلة المــوارد وخاصــة منها الموارد المالية والعينية(العملية بصورة خاصة والمادية بصورة عامة) والمعلوماتية والتنظيمية بالإضافة إلى الخبرات، أي المسألة بالدرجة الأولى إنتاجية ثم تسويقية.
و أما اقتصاديات الدول المتقدمة فتعاني من قيد الأسواق، أي المسألة بالدرجة الأولى تسويقية ومن ثم إنتاجية.

فنلاحظ أحادية الظاهرة واختلاف الأسباب والاتجاهات فالأول يحتاج إلى تحريك من المنبع إلى المصب والأخير يحتاج إلى تحريك من المصب إلى المنبع.
فالنتيجة بين الجميع تحريك الجهاز الإنتاجي سواء تمت الحركة ابتداء من المنبع أو ابتداء من المصب مع اختلاف الأسباب والحلول، فالدول العربية تحتاج إلى الموارد بالدرجة الأولى وتسعى في طلبها والدول المتقدمة تحتاج إلى الأسواق بالدرجة الأولى وتسعى في فتحها أمام منتجاتها.

إذن

إذا تم التحاور بين الطرفين فالكل مقتنع إنه انطلق وتوقف وإذا تحرك مرة ثانية بالتعاون مع الطرف الثاني سيتحول بالنتيجة ومع مرور الزمن إلى موقع الطرف الثاني وحاجته مع اختلاف المستويات، ومن هنا وجب على الجميع البحث في حل الظاهرة المشتركة وفي صالح الجميع. و لكن ما نلاحظه على الدول المتقدمة أنها تلعب لعبة الاستراتيجيات وتريد أن يكون الحل في صالحها

أكثر من صالح غيرها وبه استمرارية في الزمن، حيث يبعد ولأمد طويل ظهور الظاهرة مرة ثانية. وقبل أن يتوجه إلى الطرف المغاير بحث عنده في إمكانية تنمية نقاط قوته ومن بينها الوحدة في ما بينهم، فظهرت الإقليمية في وقت ينادي فيه الجميع بالعولمة، وهذا إما تناقض في الجوهر أو ترتيب وانتقال إلى العولمة مرورا بالإقليمية، وإن كان الأول (التناقض) مقصده هيمنة فالأخير (الترتيب والانتقال) مقصده تنمية نقاط القوة من أجل كسب المصلحة أولا وقد تتحول إلى هيمنة أخيرا.

فكيف نجحت الإقليمية وخاصة في أوروبا ؟

إنها نجحت بالانسجام بين الأنظمة الجزئية في تشكيل النظام الكلي، انسجام ثقافي و انسجام قانوني وانسجام اقتصادي وانسجام مالي وأخيرا انسجام نقدي، فبالانسجام تتحقق الوحدة والقوة وبدون الانسجام تفشل الوحدة وتتحلل القوة. وهذا ما يحتاجه الطرف الثاني عند الحوار و المساومة. وحتى العولمة المطروحة لا تتم إلا بالانسجام دون السيطرة ومن ثم الهيمنة، فالانسجام طبيعي متوازن وفي صالح الجميع ولو بتفاوت حسب تفاوت المساهمة في إحداث التغيير، وهذا ما حدث في أوروبا أما الانسجام الشكلي المظهر القيسري المخبر فهو هيمنة لا انسجام.

إذن بالنسبة للدول النامية ومن بينها العربية، هل الحل في الشراكة أم في التكامل أو في الاثنين معا؟

سابعا: الحل في الشراكة أم التكامل

أو في الاثنين معا؟

قبل أن نطرح الحل نتساءل عن الشراكة وعن التكامل، فما هما ؟.

الشراكـــة: تتطلب التنمية الاقتصادية في العادة أن يتوفر للدولة الساعية إليها عناصر محددة و هي الموارد المالية والعينية (العملية والمادية) والمعلوماتية و المعرفة الفنية و التكنولوجيا العالية المتقدمة والإطارات الفنية و الإدارية الماهرة و بالتالي أي دولة ترغب في تنمية اقتصادها عليها أن توفر لنفسها هذه الموارد، وقد بذلت الدول الآخذة في طريق النمو ومن بينها الدول العربية جهودا كبيرة لاجتذاب كل ما ينقصها من هذه العناصر و حاولت توفير المناخ الاستثماري المفضل فنجحت في بعض المناحي وتأخـــرت أو أخفـــقت في مناحي أخـــرى ورحبت بالشراكة الأجنبية و بما يصاحبها في الغالب من المعرفة الفنية والتكنولوجية...إلخ.

ولقد بينت التجارب السابقة أن الإطار القانوني يكون في الغالب الحـــافز والمشجع للشراكة الأجنبية و يعتبر أحد عناصر المناخ الاستثماري إن لم يكـــن أهمها،هذا الإطار الذ ي يتم في المعاهدات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف، وتتم الشراكة بين الدول المت قدمة فيما بينها أو بين الدول المتقدمـــة والـــدول النامية. وإن كانت الشراكة سارت أشواطا كبيرة بين الدول المتقدمة فيما بينها فإنها تأخرت فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية. وسبب التأخر يرجع إمـــا للدول المتقدمة التي تبحث عن فرص شراكة أحسن من وجهة نظرها أو يرجع إلى تخلف الدول النامية عن الركب وعدم مسايرتها لما تتطلبه شروطها من إجراء إصلاحا جذريا من وجهة نظر الشركاء المتقدمون الذين يرون في الإقلال مـــن الحماية و خصخصة المشروعات المملوكة للدولة و جعل أجهزتهـــا الإنتاجيـــة

قادرة على التنافس على الصعيد العالمي، وإلغاء القيود الحكومية و تسهيل الإجراءات المشجعة للشراكة هي سبيل لهذه الشراكة المرغوب فيها.

ففي إطار العولمة يعرف العالم تغيرات جذرية وتوجه سريع نحو تحرير التجارة الخارجية خاصة منذ تحديد قواعد المنظمة العالمية للتجارة وفي نفس الوقت يعرف العالم اتجاها معاكسا متمثلا في الإقليمية من تكتلات اقتصادية من بينها الاتحاد الأوروبي الذي يسعى إلى توسيع رقعته عن طريق الشراكة مع دول حوض البحر المتوسط ودول آسيا وإفريقيا . و تلقى الشراكة الأجنبية اهتماما كبيرا في مظاهرها المختلفة المجال السياسي والأمني والمجال الاقتصادي والمالي والمجال الثقافي والاجتماعي، وما يهمنا هنا هو الشراكة في المجال الاقتصادي والمالي، حيث تعتبر أيضا كنقطة تحول جديدة في مسيرة العلاقات الاقتصادية الدولية و رغبة جامحة عند الدول المتقدمة الكبيرة في التحول إلى قوة اقتصادية وسياسية و عسكرية بشكل يجعل كل واحد مؤهلا بما يملك من إمكانيات وطاقات ليصبح أحد أقطاب النظام العالمي الجديد الذي مازالت معالمه في طور التشكيل.

فالسؤال المطروح هو: كيف تستغل الدول النامية ومن بينها العربية هذا التهافت و تحاول أن تستفيد من التكنولوجيا الآتية إليها للارتقاء باقتصادياتها؟.

وبما أن موضوعنا هنا ليس الشراكة، وهذا الموضوع تناوله الكثير من بينهم الدكتور إسماعيل شعباني في مقال له في مجلة العلوم التجارية [17] حيث تناول محتوى الشراكة الأورو – عربية وحلل اتفاقيات تونس والجزائر وآفاق الشراكة الجزائرية وتوصل في نهاية مقاله إلى ضرورة انفتاح الاقتصاديات العربية على العالم والعولمة – وتوصل إلى أن المجموعة الأوروبية تتعامل مجتمعة

وتفضل التعامل مع الدول العربية منفردة، مما أدى إلى تأكيد واقع التجربة بين الدول العربية وإبراز قوة الاتحاد الأوروبي وفرض شـــروطه علـــى الأطـــراف المفاوضة،وتوصل إلى أن ا لمزايا التي تكتسبها الدول العربية المتوسطية من هـــذه الاستراتيجية تعتمد على مجابهة تشكيلة واسعة من الشروط المسبقة [18]، **فـــنحن بدورنا نرى أن ما وصل له ينسحب على أي دولة تتفاوض منفردة مع اتحاد، كما نؤكد أن قوة المفاوض الأوروبي ناتجة عن اتحاده واتحـــاده نـــاتج مـــن انسجامه، ونؤكد على تأكيد الفرق بين العولمة والهيمنة عند الانفتاح علـــى العالم و العولمة.**

لكن كيف يمكن التأكيد على الفرق بين العولمة والهيمنة وكل واحد يفاوض لوحده في مواجهة اتحاد ؟

فللإجابة على هذا السؤال نتناول التكامل والاتحاد.

التكامل: لقد تعرضنا سابقا لنتائج إتباع الأنماط التصـــنيعية المختلفـــة علـــى الاقتصاديات العربية، وتعرضنا لسمات الاقتصاديات العربية التي تسمح بإيجـــاد تكامل وتفعيل للطاقات المتحركة وتحر يك للطاقـــات الكامنـــة، وتعرضـــنا للتحولات الاقتصادية التي تشهدها دول العا لم ومن بينها الدول العربية في المجال السياسي والاقتصادي، ونؤكد مرة أخرى على أنه مهما كان نمط التصنيع المتبع إذا لم يكن مستقلا ذاتيا وبه عوامل الاستمرارية فإنه يسقط لا محالة، لأنه ليس المهم سرعة التوسع الاقتصادي، وإنما إيجاد أنماط تصنيعية تسند عملية التنميـــة الاقتصادية بصورة مستمرة و بالاعتماد على الـ نفس أولا ثم الغير عند الضرورة ثانيا، ونؤكد على التنوع في الأنماط قد يفيد التكامل في هذه المرحلة، لهذا نرى:

1- إن التصنيع الذي نراه أسلم هو : تحقيق تنمية صناعية من خلال إقامة هيكل صناعي متماسك، تتشابك فيه الصناعات الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية بصورة عضوية، معتمدة على الإمكانيات الذاتية بالدرجة الأولى، ومبنية على صناعة المعدات والآلات، و مستفيدة من التكنولوجيا الحديثة إلى أبعد حد في حدود الإمكانيات المتاحة من موارد مالية ومادية ومعلوماتية وعلمية وهذا بالنسبة لكل دولة عربية مراعية خصوصيات الاقتصاد المحلي (اقتصاد الدولة العربية المعنية)الجغرافية الأصلية والتنموية المكتسبة . وأن الشراكة عربية والشراكة عربية أوروبية أو الشراكة عربية مع أطراف أخرى كلها مهمة لتحقيق ذلك ولكن التكامل والاتحاد يفعل ذلك . أما كيف فهو موضوع آخر يحتاج إلى تحليل وتدقيق.

2- الترشيد على مستوى الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى كشرط لازم، هذا الشرط يكون مؤصلا نابعا من ثقافة المجتمع محددا لإشكاليات أساسية كيف تتم حيازة الثروة وكيف ينتفع بها وكيف تتم تنميتها وكيف يتم تمويلها وما هو المناخ الذي يساعد على ذلك،وعلى المستوى الوحد وى كشرط كافي، هذا الترشيد يكون ترشيدا ثقافيا وترشيدا فنيا وترشيدا اقتصاديا عبر تتابع زمني على المستوى القصير والمتوسط و الطويل، وأساس الترشيد منهجية التغيير والانسجام ومنهجية حدوثه في مناخ يسمح بتحقيق الإجابة على المرتكزات الثلاثة للمناخ وهي: حرية القرار –القدرة على اتخاذ ال قرار – مسؤولية تحمل نتائج القرار سواء كان ذلك على المستوى الوحدوي أو الكلي.

3- يمر العالم بعهد التكتلات الاقتصادية من أجل التدافع وفرض وجهات النظر في الاقتصاد العالمي من بينها الاتحاد الأوروبي والسوق الأمريكية المشتركة

ومنظمة جنوب شرق آسيا، لهذا على الدول العربية بصورة خاصة والإسلامية بصورة عامة أن تجد لها الطرق الكفيلة التي تعطيها مكانا بين هذه المجموعات من أجل طرح وجهات نظرها من مركز قوة وخاصة بالنسبة للدول العربية و الإسلامية.

4- أن الدول العربية والإسلامية خاصة تمتلك مقومات التنمية المادية والمالية والبشرية وتوجد في موقع إستراتيجي ومتكاملة اقتصاديا، فمن الأفضل لها قبل أن تطالب بنظام اقتصادي عالمي عادل، أن تعدل في ما بينها بإيجاد اتحادات إقليمية أو حتى عربية أو إسلامية توزع فيها التخصصات النسبية حسب الموارد وتحرر فيها عوامل الإنتاج قبل المنتج، أي يحدث التكامل بين عوامل الإنتاج قبل المنتج، وبعدها تطالب بنظام اقتصادي عالمي عادل أو تندمج في الاقتصاد العالمي ومن مركز قوة.

5- من أجل كسب الرهان فإنه على كل دولة عربية أن تحدث انسجاما داخليا يسمح بإظهار خصائص الشركاء الاقتصاديين المحليين وحدود السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة وحدود المنظومة القانونية لذلك، وتوفير المناخ المناسب الذي يسمح بحرية القرار والقدرة على اتخاذه والمسؤولية في تحمل نتائجه ويسمح بجلب المستثمرين الأجانب في شكل تدويل أو ترخيص أو توطين[19]، ومن ثم البحث في الانسجام مع غيرها من الدول العربية والإسلامية في إطار اتحادات إقليمية، انسجاما قانونيا واقتصاديا وماليا مولد قوة اتحادية قادرة على التفاوض مجتمعة مع أي طرف آخر شريك ولو كان اتحادا . و لا مانع في تزامن العمليتين معا لكسب الرهان بشرط التنسيق والدخول في التفاوض الجماعي مع الأطراف الأخرى غير العربية.

ثامنا: إجراءات التكامل

1- العوامل التي لها أثر في تمييع التكامل ومراعاتها:

أ- يجب الأخذ بعين الاعتبار التفاوت بين مستويات التنمية، ويعتبر هذا التفاوت معنويا وله أثره الكبير على التكامل، حيث الاختلاف والتفاوت في المؤشرات ينعكس على درجة التكامل.

ب- الهياكل الاقتصادية غير المتكافئة: تنقسم الدول العربية إلى أربع مجموعات هي:

المجموعة الأولى: تعتبر في بداية مرحلة التنمية.

المجموعة الثانية: وتعرف شبه صناعية وبها بعض الصناعات ولكن تعتمد كليا على الصناعات الأولية.

المجموعة الثالثة: والتي تعتمد اعتمادا رئيسيا على الناتج البترولي ثم تصديره.

المجموعة الرابعة: وهي ذات اقتصاد مختلط نسبيا.

لهذا يجب مراعاة الهياكل الاقتصادية المتواجدة والبحث على تحسين مستوى تنميتها في إطار تكاملي.

ج- اختلاف السياسات الاقتصادية لهذه الدول، لهذا يجب التنسيق بين السياسات الاقتصادية في إطار تكاملي.

د- حصول التكامل بين هذه الدول بهدف التوازن الاجتماعي.

هـ-تكوين بنك معلوماتي.

و- التنسيق بين السياسات الاستثمارية.

2- التكامل في مجال المشاريع المشتركة: في هذا الصدد يجب مراعاة ما يلي:

أ-يجب التركيز على وضع إستراتيجيات صـــناعية مقتصـــرة علـــى المستوى المحلي وخاصة تلك التي تحتاج إلى موارد مالية كبيرة وأسواق واســعة كصناعة الحديد والصلب.

ب- إعطاء الأولوية لمشاريع الصناعة المشتركة.

ج- توزيع متساوي لكل من التكاليف والمنافع كنتيجة لهذا التكامل.

د-وجود مؤسسات على مستوى المنطقة قادرة على التنفيذ والـــدعم وقادرة على بناء التكامل.

هـــ- التوقيت المناسب للمشاريع.

3-التكامل في أسواق عوامل الإنتاج : إذا أرادت الدول العربية التكامل بين اقتصادياتها في إطار تكامل إقليمي على مستوى أول ثم تكامل عربي في إطـــار سوق عربية مشتركة، فتبدأ أولا بالتكامل في سوق عوامل الإنتـــاج، حيـــث تتحرر عوامل الإنتاج وتبحث لها على الاستثمار المناسب في المحيط العربي الذي يتميز بالمناخ الاستثماري المناسب، ومن ثم تبحث عن التكامـــل في أســـواق الإنتاج.

4 -التكامل في أسواق الإنتاج : إذا أرادت الدول العربيـــة أن تتكامـــل في أسواق الإنتاج عليها أن تشكل وحدة جمركية في إطار سوق عربية مشـــتركة تتحرك فيها منتجات الدول العربية بحرية على غرار سوق عوامل الإنتاج، وهذا أفضل لها من أن تقيم المناطق الحرة للشركات المتعددة الجنسية، وحتى إذا أقامت

المناطق الحرة يجب أن تتوحد النظرة في إطار إستراتيجية مشتركة باتجاه المناطق الحرة والشركات المتعددة الجنسية بحيث يحمى الاقتصاد العربي.

5-وحدة نقدية عربية : إن التكامل الاقتصادي يتطلب وجود وحدة نقدية عربية مشكلة من سلة عملات أو مرتبطة بمقياس يخضع للعرض والطلب كالذهب، مع الاعتبار أن هذه الوحدة النقدية قابلة للتحويل في إطار الوحدة الاقتصادية والجمركية العربية فقط، أما التعامل مع خارج هذه الوحدة الاقتصادية والجمركية يتم بغيرها من العملات الأجنبية، وهذا لحماية الاقتصاد من المؤثرات الخارجية.

6- إيجاد المحيط العام: أي المناخ الاستثماري الذي يساعد على حرية القرار والقدرة على اتخاذه وتحمل نتائجه، ويساعد كذلك على تشجيع عوامل الإنتاج العربية كي تستثمر في الاقتصاديات العربية وفى إطار الوحدة الاقتصادية التكاملية و الجمركية، ويقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير، إلا أنه قد أمكن حصر عشر عناصر يمكن في مجموعها أن تعطي أهم العناصر المحفزة للمستثمر والتي يبني عليها قراره الاستثماري (قامت بالدراسة المؤسسة العربية للاستثمار).

تاسعا: إجراءات الشراكة

أهم إجراء للشراكة كما أسلفت سابقا وبالاتفاق مع رأي الزميل الدكتور إسماعيل شعباني هو عدم الدخول في مفاوضات انفرادية مع الطرف الأوروبي أو غيره من الأطراف غير العربية.

ولتحقيق القدرة على التفاوض لا بد من الرؤية التكاملية بين الدول العربيـــة في أشكالإقليمية أولا أو عربية ثانيا في اتجاه الغير، والعمل على تسريع الانسجام بين الدول العربية للوصول إلى الاتحاد العربي على غرار الاتحاد الأوربي وقدوة به مع المحافظة على خصوصيات الثقافية للمنطقة العربية و الإسلامية، هذا الاتحاد المنسجم والذي لا يتحول إلى هيمنة عربية عربية تهدد كيان الاتحاد المفترض.

عاشرا: المناخ الاستثماري المحيط بعملية التكامل وبالشراكة.

قامت المؤسسة العربية للاستثمار بحصر أهم العناصر الجاذبة للاســـتثمار ومعوقاته وترتيبها في مجموعات، وذلك بتوزيع استبيان حول مناخ الاستثمار في الوطن العربي على نخبـــة مختارة من المستثمرين العرب، مؤسسات وأفـــراد في مختلف الدول العربية روعي فيهم أن يكون ممن لهم تجربة في أكثر مـــن دولـــة عربية واحدة، وذلك بهدف التعرف على آرائهم وانطباعاتهم حـــول المنـــاخ الاستثماري.

وقد أنطوى الاستبيان على أن يقوم كل مستثمر بترتيب هذه العناصـــر حسب أهميتها - من وجهة نظره - وأن يضيف لها أية عناصر أخرى لها أهميتها في اتخاذ القرار الاستثمار ي بالنسبة لمجموع الدول العربية، ويمكـــن تصـــنيف العناصر التي تم الحصول عليها في ثلاث مجموعات من حيث ترتيـــب أهميتـــها كباعث للمستثمر العربي (حسب نتائج الاستبيان) في اتخاذ قراره الاستثماري وذلك على النحو التالي: (النتائج والترتيب قامت به المؤسسة العربية للاستثمار سنة 1991)[20]

المجموعة الأولى:

- تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي.
- حرية تحويل الأرباح واصل الاستثمار للخارج.
- إمكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار.
- استقرار سعر صرف العملة المحلية.
- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمارو التعامل مع الجهات الرسمية.

المجموعة الثانية:

- الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.
- توفر البنية الهيكلية وعناصر الإنتاج.
- وضوح القوانين المنظمة للاستثمار وثباها.
- توفر عمالة فنية رخيصة.

المجموعة الثالثة:

- تقديم المساعدة لقطر عربي مجاور.
- نجاح مشروعات سابقة في القطر.
- اتساع حجم السوق الداخلي في القطر.
- توفر سوق منظم لتداول الأوراق المالية.
- سهولة دخول القطر المضيف.

والظاهرذلك أن أهم العناصر الجاذبة للاستثمار في الأقطار العربية هي تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي و الاقتصادي وحرية تحويل الأرباح و أصل الاستثمار للخارج، وإمكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار، واستقرار سعر

صرف العملة المحلية واستقرار إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية

أما أهم العناصر المعوقة للاستثمار: من بين المستثمرين الذين وجه لهم الاستبيان، من يرى أهم معوقات الاستثمار في كل قطر من الأقطار العربية التي تتوفر لهم فيها تجارب استثمارية . و تم تجميع المعوقات التي ذكرها المستثمرون في خمس مجموعات تعكس أهميتها وذلك حسب درجة تكرارها على النحو التالي:

المجموعة الأولى:

- الروتين والبيروقراطية وصعوبة إجراءات التسجيل و الترخيص.
- عدم ثبات سعر صرف العملة المحلية.
- عدم توفر الاستقرار السياسي و الاقتصادي.
- عدم استقرار قوانين الاستثمار.
- القيود المفروضة على حركة رأس المال وتحويل الأرباح.

المجموعة الثانية:

- الغموض في القوانين.
- عدم توفر النقد الأجنبي.
- ضعف البنية الأساسية.
- ارتفاع الضرائب.
- عدم توفر حوافز للتصدير.
- محدودية السوق المحلية.

المجموعة الثالثة:

- نقص الكوادر الفنية.
- عدم الإعفاء من الضرائب و الجمارك.
- عدم توفر منظم للأوراق المالية.
- عدم الالتزام بالاتفاقيات المعقودة مع المستثمر.
- تفشي الفساد الإداري.
- التسعيرة الجبرية المفروضة من قبل الحكومة.
- عدم وجود تشريعات لحماية رأس المال المستثمر.

المجموعة الرابعة:

- انكماش النشاط الاقتصادي.
- القيود المفروضة على عمليات التصدير.
- عدم حرية تملك الأراضي و العقارات.
- ازدواجية الضرائب.
- انخفاض الضرائب.
- صعوبة مستوى المعيشة.
- صعوبة التعامل مع الأوضاع الاجتماعية.
- فرض عماله محلية على المستثمر الوافد.
- عدم وجود خطط اقتصادية طويلة الأمد.

المجموعة الخامسة:

- صعوبة تحقيق عوائد مالية مجزية.
- شح الموارد المالية وعدم توفر التسهيلات الائتمانية.
- عدم اهتمام المصارف المحلية بالصناعة و التصدير.

- إلزام المستثمر الوافد بالمشاركة مع مستثمر محلي.
- عدم توفر حماية كافية للصناعات المحلية.
- عدم وجود حوافز كافية للاستثمارات الوافدة.
- عدم احترام ملكية الغير.
- عدم وجود تسهيلات خاصة بإقامة أصحاب المشروعات في القطر المضيف.
- عدم تسجيل الأصول باسم المشروع.
- ارتفاع أسعار الفائدة على القروض المحلية.
- عدم وجود معرفة مسبقة بقوانين وأوضاع الاستثمار في القطر.
- عدم كفاءة وسائل الاتصال والمواصلات.
- عدم وجود سوق عربية مشتركة.

فهذه المجموعات والتي نصطلح على تسميتها بمناخ الاستثمار تؤثر وتتأثر بعضها البعض بصورة متداخلة ومترابطة فتشكل في مجموعها عوامل جذب أو حفز للاستثمار إن كانت مواتية، أو عوامل طرد وتثبيط لرأس المال والمستثمرين إن كانت غير مواتية بما تنطوي عليه من مخاطر تؤثر مباشرة على المشروع.

خاتمة المقال.

لقد حاولنا بقدر الإمكان تصور مشاكل الاقتصاديات العربية ومحاولة تصور حلول لها ضمن رؤية شمولية منسجمة لا تلغي الخصوصيات **مع علمنا المسبق بوجود نقاط عتمة تحتاج المشاركة في إضاءتها**، ولهذا ندعو الزملاء

الباحثين لبعث النقاش حول هذا الموضوع، ونحاول من جهتنا فتح الموضوع مرة ثانية بالمحاور التالية:

- تقييم مسيرة محاولات التكامل الاقتصادي العربي.
- معوقات التكامل الاقتصادي العربي.
- كيفية التأسيس إلى اتحاد عربي على غرار الاتحاد الأوربي.
- كيفية بعث التكامل العربي العربي.
- كيفية بعث الشراكة العربية العربية.
- تحديد أدوات الانسجام ومواضيع الانسجام ومراحله للوصول إلى اتحاد عربي.
- كيفية تحرير و تفعيل حركة عوامل الإنتاج والمنتجات بين الدول العربية في ما بينها والدول العربية ونظيرتها الدول المتقدمة سواء كانت منفردة أو مجتمعة في اتحاد أو تكتل إقليمي.
- كيفية معالجة مسألة الشراكة بين الدول العربية و الاتحادات والتكتلات الأخرى وخاصة الاتحاد الأوروبي وكيفية الدخول في مفاوضات في شكل منظم متصور مجتمع مع الطرف الآخر.

الهوامش

1- دفعت الحاجة في الجزائر للتمويل إلى الاعتماد المتزايد على قطاع النفط والغاز، وأدى هذا الاعتماد المرتفع بالإضافة إلى تقلب أسعار الطاقة إلى تعقيد إدارة الاقتصاد الكلي ولم يقدم سوى مساهمة مباشرة

ضئيلة في إيجاد فرص عمل (3 %) بسبب كثافة اعتماده على رأس المال (تقرير صندوق النقد الدولي، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، واشنطن، 1998، ص 3).

2- لا زال البترول هو المشكل القسم الأكبر في الصادرات ومازال سعره هو المهيمن في تحديد القدرة على التمويل مع أن سعره يحدد في السوق العالمية، ويعد متغيرا خارجيا لا يمكن وضعه ضمن الاستراتيجية ولا التحكم فيه.

3- محمد راتول ، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي ، التجربة الجزائرية ، أطروحة دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 1999 – 2000 ، 333 .

4- وسنرجع لذلك عند التعرض للمناخ الاستثماري.

5- في الجزائر: بدأت الإصلاحات الهيكلية بالنسبة إلى: لنظام الصرف - تحرير التجارة والمدفوعات - تحرير الأسعار - إصلاح المؤسسات العامة وتنمية القطاع الخاص - إصلاح السياسة النقدية والقطاع المالي -إصلاح المالية العامة – إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي والقضايا الاجتماعية ابتداء من سنة 1994 - القطاع الزراعي – قطاع الإسكان – حماية البيئة - تحسين الإحصاءات إبتداء من سنة 1995 - سوق العمل ابتداء من سنة 1997. (تقرير صندوق النقد الدولي، نفس المرجع، ص ص 15 –19.

6- محمد راتول ، مرجع سابق ، ص 325 .

7- محمد راتول ، نفس المرجع ، ص ص 327 – 328 .

8- كساب علي، ترشيد الاقتصاد الجزائري والسياسة الصناعية، أطروحة دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 1995.

9- تعاني المؤسسات الاقتصادية الوطنية بأشكالها القانونية مؤسسات عامة (وطنية ومحلية) وخاصة من الاستخدام الجزئي للإمكانياتالمتاحة بسبب عوامل داخلية من المفروض يمكن للمؤسسة ا لاقتصادية التحكم فيها، وأخرى خارجية يمكن معالجتها بالتخطيط والدقة في التنبؤ على مستوى المؤسسة مع نوع من المرونة في الخطط، ومعالجتها من منظور كلي في إطار السياسات الاقتصادية العامة، إلا أن دراستنا لمستوى استخدام الطاقة الإنتاجية ومؤشر الإنتاج، وأسباب الاستخ دام الجزئي لإمكانيات المتاحة أكد لنا مدى التدهور في استخدام الطاقات الإنتاجية ومدى الهدر في الإمكانيات الوطنية من موارد عملية ومادية ومالية.

- يعد الترشيد على مستوى المؤسسة الاقتصادية (المستوى الوحدوى) شرط كافي، لكنه يحتاج إلى شرط لازم (ضروري)،وهو الترشيد على مستوى الاقتصاد الوطني (المستوى الكلى) كقاعدة أساسية للبناء

الاقتصادي، بدون هما - مع الأولوية للترشيد على مستوى الاقتصاد الوطني - لن يتم ترشـيد للسياسـة الصناعية في مستوييها المؤسساتي والوطني.

10- قدمت هذه المداخلة في إطار المائدة المستديرة بجامعة ناصر - الجماهيرية العربية الليبية بعنوان نحو نظام عالمي بديل في الفترة من 23 إلى 31 جويلية 1996.

كذلك يمكن الرجوع إلى: كساب علي، ترشيد الاقتصاد الجزائري والسياسة الصناعية، نفس المرجع.

11- عبد الهادي يموت، أهمية التصنيع لعملية التنمية العربية، الدراسـات الاقتصـادية، الطبعـة الأولى، 1984، ص22 .

12- الشاذلي العياري ، اقتصاد التنمية تحليل حقيقي ونقدي ، تونس ، التعاضدية العالمية للطباعة والنشر، ص ص 244-262.

13- فرهنك جلال، التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى العام 2000، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1991، ص 38.

14- فرهنك جلال، نفس المرجع، ص 47.

15- فرهنك جلال، نفس المرجع، ص 47.

16- islamonline.net ، شلبي مغاويري ، بين تكتل الكنتونات .. تعلية للأسوار، 2001/12/18.

17- اسماعيل شعباني، محتوى الشراكة الأورو – عربية – تحليل اتفاقيات تونس والمغرب وآفاق الشراكة الجزائرية، مجلة العلوم التجارية رقم 01، المعهد الوطني للتجارة، الجزائر، 2002، ص ص 2 – 16.

18- إسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص ص 15 – 16.

19- لمزيد من معرفة العوامل التي تجلب الاستثمار المباشر يمكن الرجوع إلى كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2000 – 2001.

20- يمكن إعادة دراسة العوامل دوريا بعد كل فدورة محددة زمنيا لمعرفة التغيرات المحدثة من وجهة نظر المستثمرين، وتعمم الدراسة على المستثمرين من غير العرب، ولكن من الأحسن أن تكون الدراسة جامعة لجميع المستثمرين ومعرفة الاتجاه العام، ودراسة تفصيلية تفصل المستثمرين العرب عن غيرهم لمعرفة درجة الحساسية والاستجابة للتغيرات ومن الخروج بتصورات و تحديد الاستراتيجيات.